

الأوضاع التعليمية للأقليات المسلمة في إفريقيا

الطيب زين العابدين محمد

كانت الطائفة المسلمة في إفريقيا جنوب الصحراء هي الفئة المستنيرة المتعلّمة قبل مجيء الاستعمار الأوربي في زحفه المتأخر على المنطقة في منتصف القرن التاسع عشر. فقد بدأ انتشار الإسلام في ربوع القارة الأفريقية منذ القرن الهجري الأول إلى أن قامت للإسلام ممالك في شرق القارة وغربها ووسطها منذ القرن الحادي عشر الميلادي⁽¹⁾، وازدهرت حياتها الإسلامية بمجيء القرن السادس عشر. وأصبحت حواضر العلم في القارة هي تمبكتو وجني وسوكوتو وكانو في الغرب وهرر وسوفالا وممبسة وزنجبار في الشرق تجتذب الطلاب من أرجاء القارة ويطوف عليها العلماء من أنحاء العالم الإسلامي، وتوثقت الصلة بين البلاد الإفريقية والحواضر الإسلامية في الحجاز والمغرب ومصر وإسطنبول. كان خريجو هذه المراكز الثقافية هم قيادة المجتمعات الإفريقية ومثقفوها الذين يقودون اتجاهات الرأي ويديرون أعمال الدولة ولا تستغني عنهم حكومة ما، وعلى أيديهم انتشرت دعوة الإسلام وامتد تأثيرها الحضاري والثقافي

في داخل القارة وفي قطاعات المجتمع. صارت اللغة العربية اللغة الرسمية في عدد من البلاد في شرق القارة وغربها ووسطها، وكتبت أكثر اللغات الإفريقية انتشارا بالحرف العربي مثل السواحيلية والصومالية والأمهرية في شرق إفريقيا ولغات الهوسا والفلاني والولوف وصنغي في غرب القارة^(٢). وبدأ دخول الاستعمار الأوربي بمجيء البرتغاليين إلى ساحل إفريقيا الشرقي في نهاية القرن الخامس عشر ولكن الزحف المكثف حدث في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حين جاء الإنجليز والفرنسيون والألمان والبلجيك، واضطر هؤلاء في بداية عهدهم لاستخدام بعض المتعلمين من المسلمين في إدارة الدولة^(٣) ولكن سرعان ما عملوا بهمة ونشاط لقلب الأوضاع رأسا على عقب في بضع عقود من الزمان. وكانت السياسة التعليمية التي اتبعتها الاستعمار الأوربي هي العامل الأساسي في تغيير أوضاع المسلمين من القيادة إلى المؤخرة ومن الغلبة إلى الضعف والقلّة.

يعرّف المرحوم الدكتور علي الكتاني "الأقلية المسلمة" بأنها تلك الجماعة من المسلمين التي تعاني معاملةً مختلفةً بسبب دينها جعلتها في موقف الاستضعاف وعدم الفاعلية حتى ولو كانت هي الأكثر عدداً، ومن ثم يضع بلاداً فيها أكثرية عديدة مسلمة ضمن الأقليات مثل نيجيريا وإثيوبيا وتنزانيا^(٤). وليس دقيقاً أن يعتبر المسلمون في نيجيريا أقلية وإن كان دورهم في تسيير أمور البلاد أقل من غلبتهم العددية وقد قبلوا أكثر من مرة أن يكون رئيس البلاد مسيحياً مثل الرئيس أوباسانجو الحالي ومن قبله يعقوب قاوون. يقدر

الدكتور الكتّاني عدد "الأقليات المسلمة" في إفريقيا لعام ١٩٨٢م بـ ١١٤ مليوناً، ويقارب ذلك تقدير نصير رضوي الذي قدرهم لنفس العام بـ ١١٦ مليوناً^(٥). وهذا عدد ضخم يعيش في قارة هي الوحيدة التي يشكل المسلمون غالبية سكانها، ومع ذلك فإن الأقليات المسلمة في إفريقيا من أكثر الطبقات فقراً وأقلها تعليماً^(٦). يلخص علي الكتّاني أوضاع الأقليات المسلمة في القارة بصورة دقيقة حين يقول: إن المشكلة الحقيقية للأقليات المسلمة في إفريقيا هي التعليم، فقد مُنِعَ المسلمون أثناء الحقبة الاستعمارية من تلقّي التعليم الحديث لأن الخيار أمامهم كان إما الحفاظ على دينهم أو التعليم الحديث فاختاروا أن يحتفظوا بدينهم، ولم تختلف الأوضاع كثيراً بعد نيل الاستقلال. فقد وجد المسلمون أنفسهم أقل الفئات تأهيلاً في المنافسة مع الآخرين بحكم أنهم أقل الفئات تعليماً وأكثرهم فقراً^(٧). لقد وضع الاستعمار الأوربي - ابتداءً من البرتغاليين (١٤٨٢م) وانتهاءً بالبلجيك والإيطاليين (١٩١٦-١٩٣٥م) - إنشاء المدارس الحديثة وإدارتها في يد الإرساليات التنصيرية التي كانت تهتم بتعميد التلاميذ وتنصيرهم أكثر من اهتمامها بالتعليم، وقد تنصّر بالفعل بعض أبناء المسلمين الذين التحقوا بهذه المدارس ولكن ظلت الأغلبية الساحقة من المسلمين تقاطع هذا النوع من التعليم حتى استقلال البلاد الإفريقية في مطلع الستينات^(٨). وقد اعترف رئيس جمهورية موزمبيق السابق سامورا ميشيل بالتمييز ضد المسلمين إبان الفترة الاستعمارية فقال: إن المسلمين كانوا ضحايا لسياسة تمييز فاضحة،

فقد احتملتهم (الإدارة الاستعمارية) ولكن لم تعترف بهم، وعُيِّروا بأنهم كفرة وملحدون، ودرس أبنائهم في مدارس اعتبرت دينهم من قوى الشر وأن أتباع محمد همجيون ودمويون وفاسدون، ووضعتهم المدارس البرتغالية في موقع الاضطهاد والسخرية، ولاحقهم التمييز والتحقير في الشوارع وأماكن العمل والحياة الاجتماعية^(٩). وبالرغم من أن قاعدة جبهة تحرير موزمبيق (فريلمو) كانت من مسلمي الشمال إلا أن قادتها كانوا من مسيحيي الجنوب الذين تعلموا في الإرساليات وأصبحت الحركة ماركسية مسيحية وضد المسلمين، وعند الاستقلال (١٩٧٥م) لم يكن في حكومتها مسلم واحد. ولعلها من الحقائق المدهشة أن استطاع المسلمون المحافظة على عقيدتهم في ذلك المناخ المعادي الذي استمر لسبعة عقود أو تزيد، فقد قصد الاستعمار الأوربي إلى تغيير الوجهة الحضارية والثقافية في إفريقيا فعمد إلى عزل التعليم الإسلامي وتهميشه وإلى محاربة اللغة العربية وقطع العلاقات الثقافية والتجارية بين البلاد الإفريقية والعالم العربي الإسلامي، وأصرّ على إعادة كتابة اللغات الإفريقية بالحرف اللاتيني بدلا من الحرف العربي. ولم يختلف الأمر كثيراً بعد الاستقلال فقد ورث الأفارقة المنتصرون الذين درسوا في مدارس البعثات التنصيرية إدارة شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والثقافية فساروا على ذات النهج السابق في كثير من الأمور، وحتى الذين ضعف عندهم العقيدة المسيحية لم تذهب عنهم روح الازدراء والاستخفاف بالإسلام والمسلمين، وسائرهم في ذلك عدد من

المسلمين المتغربين الذين نالوا حظاً من التعليم الحديث داخل البلاد أو خارجها. ولذلك نجد في بلد كالسنغال تصل نسبة المسلمين فيه إلى ٩٥٪ تمنح الحكومة ٨٥٪ من إعانات التعليم الحر إلى مدارس ومؤسسات المنظمات الكنسية مقابل ١٥٪ للتعليم العربي الإسلامي بالرغم من أنه يفوق التعليم الكنسي من حيث عدد طلابه^(١٠). وما زالت الكنائس والإرساليات التنصيرية تسيطر على معظم مدارس التعليم الحديث في كثير من البلاد الإفريقية مثل كينيا وملاوي وتنزانيا ويوغندا وإثيوبيا التي لقي فيها المسلمون اضطهاداً شديداً في عهد الإمبراطور هيلا سلاسي الذي حجر التعليم عن أبناء المسلمين إلا لمن يتخذ اسماً نصرانياً. ورغم التحسن الذي حدث في العقدين الأخيرين من القرن الماضي على أوضاع المسلمين في البلاد الإفريقية خاصة أوضاعهم التعليمية، إلا أن نسبتهم في المدارس الحكومية والجامعات أقل بكثير من نسبتهم العددية في السكان، وتنطبق هذه الحقيقة على كل بلاد الأقليات المسلمة في إفريقيا بل وعلى بعض بلاد الأغليات المسلمة كإثيوبيا وتنزانيا والكمرون ونيجيريا وسيراليون وتوجو وبوركينا فاسو. وللأسف لم يوجد بين المسلمين في إفريقيا جنوب الصحراء من يقوم في وقت مبكر بالدور الذي قام به السيد أحمد خان في شبه القارة الهندية حين دعا المسلمين إلى الجمع بين التعليم الإسلامي والتعليم الحديث وأسس نموذجاً لذلك جامعة عليكرة في عام ١٨٨٥م.

وإن كانت الأقليات المسلمة في إفريقيا المسلمة قد قاطعت التعليم الحديث في عهد الاستعمار الأوربي حفاظاً على دينها، إلا أنها أقبلت على تعليمها الديني الخاص بقدر ما سمحت به إمكاناتها المادية والبشرية، وقد ساعدها ذلك كثيراً من الناحية المعنوية والثقافية أن تتمسك بعقيدتها الدينية وأن تصمد أمام التفرقة والاضطهاد الأوربي. وتعرض فيما يلي لوصف ذلك التعليم ومشكلاته والتطور الذي حدث فيه عبر السنوات.

التعليم الديني التقليدي:

الصورة التقليدية الأولى للتعليم الديني هي المدرسة القرآنية للأطفال التي كانت تسمى بالكتاب وأحياناً بالخلوة كما في السودان وتشاد وأثيوبيا أو الدكسي في الصومال، وهي تُعنى بتحفيظ أجزاء من القرآن الكريم وبعض متون الفقه في أبواب الطهارة والصلاة والصوم ومبادئ اللغة العربية. تقوم هذه المدرسة في المسجد أو في حجرة قرب المسجد أو قرب منزل الشيخ، ويقوم الشيخ أو المعلم كما يطلق عليه في شرق إفريقيا بإدارتها والتدريس فيها يعاونه بعض كبار التلاميذ. وقد عرف هذا النوع من التعليم منذ وقت مبكر في إفريقيا وهو واسع الانتشار حتى تكاد لا تخلو منه قرية أو حي من أحياء المدن. تقول المراجع التاريخية إنه في عام ١٩٠٠م كان يدرس في مملكة سوكتو حوالي ربع مليون طالب في عشرين ألف مدرسة قرآنية^(١١). وفي منتصف الثمانينات كان في شمال نيجيريا أكثر من سبع وثلاثين ألف مدرسة قرآنية في حين

كانت المدارس النظامية الابتدائية تقل عن خمسة آلاف مدرسة^(١٢)، وحتى بلاد الأقليات المسلمة في القارة عرفت هذا النوع من التعليم رغم محاولات الاستعمار البرتغالي والفرنسي من الحد منه. تطورت المدرسة القرآنية تدريجياً خاصة بعد استقلال البلاد الإفريقية من الاستعمار الأوربي في نهاية الخمسينات وأول الستينات، فقد تعددت فصول المدرسة وارتقى مستواها ليعادل المرحلة الإعدادية أو الثانوية. ويرجع الفضل في ذلك إلى المتعلمين الأوائل من الأفارقة الذين أتاحت لهم فرصة الدراسة في الأزهر الشريف أو في بعض البلاد العربية، كما أنشأ الأزهر عدداً من المعاهد الدينية في العديد من الأقطار الإفريقية كالصومال وغانا وتنزانيا والسنغال وزيمبابوي ونيجريا وسيراليون. توسعت المعاهد الدينية في تدريس فروع اللغة العربية مثل النحو والصرف والبلاغة، وفي فروع العلوم الإسلامية من تفسير وفقه وحديث وسيرة، وعادة ما يتطلع طلاب هذه المعاهد إلى تكملة دراستهم الإسلامية العالية في مصر أو السعودية أو السودان أو في دول المغرب العربي. ولم تحظ بلاد الأقليات المسلمة بالعديد من المعاهد الدينية المتقدمة نسبة لأوضاع المسلمين المتأخرة في تلك البلاد ولأن الحكومات حالت دون تطوير التعليم الديني بحجة أنه لا يساهم في ترقية ثقافة المواطن أو تنمية البلاد.

يعاني التعليم الديني التقليدي من مشاكل هيكلية مركبة خاصة في بلاد الأقليات المسلمة. ولقد وصف الشيخ محمد سعيد كمارا مدير الشؤون الدينية في غينيا حال المدارس الإسلامية في

غرب إفريقيا فقال: إن حالتها المادية والمعنوية مزرية لدرجة أصبحت معها أبعد ما تكون عن العصر ومتطلباته ومسائره روحه ... فهي لا تتوافر فيها المرافق الحيوية والأساسية سواء من حيث البنايات أو التجهيزات الضرورية، أضف إلى هذا ما تتخبط فيه من مشاكل التسيير الإداري والمراقبة التربوية وانعدام التخطيط التربوي^(١٣).

فهذه المدارس ضعيفة التمويل لأنها تعتمد فقط على عطايا المحسنين والمتصدقين من أهل البلدة فهي لا تجد دعما من الدولة، والمعلمون الذين يعملون بها ليسوا مدرّبين بل كثير منهم تخرج من ذات المدرسة التي أصبح معلما بها، وليس هناك معاهد متخصصة لتكوين المعلمين. ولا تعمل هذه المدارس بمناهج موحدة فكل مدرسة تختار ما تشاء من المناهج والكتب حسب ما يتيسر لها من أحد الأقطار العربية وهي مقررات ليست معترف بها من قبل الدولة أو معادلة لشهادة من الشهادات. والطلبة الذين ينخرطون في سلك التعليم الإسلامي يعانون من انعدام الفرص الكافية لمتابعة الدراسة وقلة المنح التي تأتي من الخارج، ولا يؤهلهم هذا التعليم لأي وظيفة أو مهنة سوي إمامة الصلاة أو تدريس العلوم الشرعية وهي فرص محدودة ولا تلبى طموحات الشباب الذي يقارن نفسه بحالة غيره من الشباب المتعلم. ونجد ذات المشكلة حتى في مستويات التعليم الإسلامي العليا لأن الوظائف أمامهم محدودة كما أنهم لا يجيدون اللغة الأوروبية السائدة في بلادهم والتي أصبحت لغة البلاد الرسمية ولغة المثقفين والمتعلمين^(١٤). وقد أحسن الدكتور يوسف الخليفة

أبو بكر تلخيص مشكلات معاهد التعليم الإسلامي في إفريقيا في الآتي:

- أ- إهمال الدولة لها.
- ب- ضعف إمكاناتها المادية المتمثلة في المباني والأدوات والمرتبّات.
- ج- افتقادها إلى المنهج التربوي، والمعلّم المدرّب، والكتاب المناسب والوسائل التعليمية الحديثة.
- د- عدم الاعتراف بها وبشهاداتها في الداخل والخارج.
- هـ- عدم مساواة خريجها برفقائهم خريجي المدارس (الحكومية) عند التوظيف، واضطرارهم للعمل في أعمال هامشية.
- و- عند محاولة التحاق خريجها بالجامعات الإسلامية يعجز الكثيرون منهم عن مواصلة دراساتهم ويقضي بعضهم عدداً من السنين في دراسة تمهيدية قبل الجامعة.
- ز- مضروب عليها حصار من التعليم العلماني.
- ح- ضعف تأثيرها في المجتمع، وضعف تأثير خريجها في مجريات الأمور في بلادهم.
- ط- تعاني من التيارات العلمانية المحلية والوافدة التي تحاول القضاء عليها^(١٥).

وفي ضوء هذه المشكلات الكبيرة بدأت محاولات جادة لإصلاح مؤسسات التعليم الإسلامي بحيث توفق بين العلوم الشرعية وبين المناهج الحكومية المعتمدة لدى الدولة، وبدأت هذه

المحاولات في بلاد الأغليبات المسلمة مثل نيجيريا والسنغال وبعض بلاد الأقليات النشطة مثل جنوب إفريقيا وزامبيا وزيمبابوي وكينيا.

التعليم الديني الحديث:

بدأ المسلمون يدركون أهمية التعليم المدني الحديث بعد نيل بلادهم الاستقلال في مطلع الستينات حيث استولى المسيحيون المتعلمون على قيادة الدولة السياسية وعلى تسيير كل شؤونها الإدارية والعسكرية والتعليمية، ووجد المسلمون أنفسهم خارج الصورة مهما كان دورهم في الكفاح ضد الاستعمار الأوربي. وذلك لأنه لا وجود لهم في أجهزة الدولة المختلفة ولأنهم يجهلون اللغة الأوربية التي أصبحت لغة البلاد الرسمية.

اتخذت محاولة الاندماج في التعليم المدني الحكومي ثلاث اتجاهات الأول منها هو السعي لإدخال مادة التربية الإسلامية واللغة العربية في مناهج التعليم الحكومي الأمر الذي بدأ في بعض دول الأغليبات الإسلامية مثل نيجيريا ومالي، ولكنه انتقل إلى بعض بلاد الأقليات مثل كينيا وتنزانيا التي تشترط أن تقوم الطائفة المعنية بإحضار المدرس الذي يدرس التربية الدينية لأبنائها^(١٦). أما في معظم بلاد الأقليات المسلمة وبعض بلاد الأغليبات ذات الطابع العلماني مثل السنغال وإثيوبيا فقد لجأ المسلمون إلى خيار ثان وهو أن يذهب الأطفال إلى مدارس قرآنية أشبه بالكتاب في الصباح الباكر قبل موعد الذهاب إلى المدارس الحكومية أو في العصر بعد فترة الدوام الرسمي في المدارس، وربما في عطلة نهاية الأسبوع. وعادة

ما تلجأ الجالية الآسيوية المسلمة إلى هذا الخيار كما هو الحال في موريس (أو جزيرة موريس) وجنوب إفريقيا وغيرها^(١٧). ولا يخلو هذان الخياران من ضعف يتمثل بالنسبة للأول في عدم اهتمام المدارس الحكومية في بلاد الأقليات بتدريس التربية الإسلامية ووضعها في أوقات غير ملائمة، كما أن المدرس لها عادة ما يكون غير مدرب مهنيًا وقليل البضاعة العلمية، بالإضافة إلى أن الجو المهيمن في المدرسة مسيحي الطابع.

أما الخيار الثاني فيشكل ضغطًا على التلاميذ الصغار لأنه يحرمهم من أنشطة محببة إليهم مثل الرياضة واللعب مع أقرانهم وهو خيار لا يصلح إلا في السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية، وبالتالي لا تزيد حصيلة التلميذ عن حفظ قصار السور وكيفية الصلاة وبعض أحكام الطهارة.

أما الحل الثالث فهو إنشاء مدارس إسلامية خاصة تقوم بتدريس المقررات الحكومية بالإضافة إلى التربية الإسلامية واللغة العربية، ويكثر هذا النوع من المدارس في بلاد الأقليات التي تتمتع بوضع اقتصادي متوسط أو فوق المتوسط مثل جنوب إفريقيا، أو وجدت دعماً مالياً داخلياً أو خارجياً مثل يوغندا. وقد بدأت المدارس الإسلامية ذات المناهج المدنية في جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٤٧م وزادت هذه المدارس زيادة مطردة منذ بداية السبعينات، حيث نجد أن هناك ٢١ مدرسة في مدينة ناتال و٩ في ديربان، أكثر من نصف طلابها من البنات. كما قام اتحاد للمدارس الإسلامية

(AMS) وعمل على توحيد مقررات هذه المدارس ابتداءً من يناير عام ٢٠٠٠م^(١٨). وتعزى الزيادة الكبيرة في عدد المدارس الإسلامية إلى ظهور مشاكل اجتماعية مثل مرض نقص المناعة (الإيدز) والمخدرات وعصابات الطلاب وسط المدارس الحكومية المختلفة خاصة في التسعينات من القرن الميلادي الماضي. وفي يوغندا قام مشروع ديني وثقافي مشترك بين جمعية رعاية مسلمي شرق إفريقيا والأغا خان السيد سلطان محمد شاه أدّى بحلول عام ١٩٥٩م إلى إقامة ٧٥ مدرسة و ٦٣ مسجداً، وعندما أُمّت المدارس في عام ١٩٦٣م كان للمسلمين ١٨٠ مدرسة ابتدائية وثمانين مدارس متوسطة ومدرسة واحدة ثانوية عليا وكلية لتدريس المعلمين. ولكن كان للمسيحيين في ذات الوقت ٣٦ مدرسة ثانوية عليا^(١٩). وعند مجيء عيدي أمين للحكم قفز عدد مدارس المسلمين الثانوية إلى ٣٠ مدرسة وثلاث كليات للمعلمين، وبعض هذه المدارس كانت معانة من قبل الحكومة لذلك يجب عليها أن تستعمل اللغة الإنجليزية حتى في تدريس التربية الإسلامية، ورفع هذا التطور من معنويات المسلمين فما عادوا يستحون من انتمائهم الإسلامي ولم يعد سهلا تحويل المسلم إلى مسيحي كما كان في السابق بل صار يحدث العكس حتى في جامعة ماكيريبي. وزاد قبول الطلبة المسلمين بجامعة ماكيريبي مما حفزهم على إنشاء "اتحاد الطلبة المسلمين" في عام ١٩٧٢م، وهو اتحاد نشط في تدريس العربية ويمتد نشاطه إلى خارج الجامعة خاصة في أوساط المدارس الثانوية^(٢٠). وظهرت

مثل هذه المدارس في الآونة الأخيرة في تنزانيا التي عانى المسلمون فيها كثيرا من التفرقة الدينية بسبب السيطرة المسيحية على التعليم حتى بعد الاستقلال فقد كان جولوس نايريري أول رئيس لتنزانيا بعد الاستقلال منحازا للكنيسة الكاثوليكية، ويوجد الآن في تنزانيا حوالي ٣٥ مدرسة ثانوية للمسلمين مما أدى إلى زيادة أعداد قبول المسلمين بجامعة دار السلام من ١٣٪ عام ١٩٧٢/٧١م إلى ١٨٪ عام ١٩٨٩/٨٨م. وأصبحت صيغة الدمج بين المناهج الرسمية وبين التعليم الإسلامي هي الأكثر قبولا خاصة في أوساط المتعلمين والشباب من المسلمين وبدأت تنتشر في معظم بلاد الأقليات المسلمة مثل الكمرون وإثيوبيا وغانا. ورغم التحسّن النسبي الذي جاءت به هذه المدارس في أحوال المسلمين التعليمية إلا أنها ما زالت أقل عددا من مدارس الكنائس المسيحية وأقل كفاءة بسبب ضعف التأهيل المهني للمعلمين المسلمين وقلة مواردها المالية مما يجعلها أحيانا تفتح أبوابها للطلاب المسيحيين لأنهم أقدر على دفع المصروفات الدراسية كما هو الحال في يوغندا وتنزانيا. ومن أكثر الأقليات المسلمة معاناة من الناحية الاقتصادية والتعليمية مسلمو ليبيريا وإفريقيا الوسطى الذين يعيشون في ظل تفرقة دينية صارخة ولم تلتفت إليهم بعدُ عناية المنظمات الإسلامية في الخارج.

وبما أن التأهيل الجامعي هو الذي يفتح أبواب الوظائف الإدارية العليا في أجهزة الدولة وأن المسلمين يفتقدون هذا التأهيل في كثير من الدول الإفريقية خاصة دول الأقليات، فقد قررت "منظمة

المؤتمر الإسلامي " في اجتماعها بـلاهور عام ١٩٧٤م فتح جامعتين إسلاميتين في كل من النيجر للبلاد الناطقة بالفرنسية وفي يوغندا للبلاد الناطقة بالإنجليزية، وقد تم افتتاح الجامعتين في منتصف الثمانينات، ورغم التعثر الذي طرأ على الجامعتين بسبب مشكلات التمويل لأنهما تعتمدان على تبرعات غير منتظمة إلا أنهما تواصلتا العمل، وتضم الجامعة الإسلامية في النيجر عددا من الكليات الأدبية والعلمية، كما تضم الجامعة الإسلامية في يوغندا خمس كليات: الآداب والعلوم الاجتماعية، التربية، التراث الإسلامي، العلوم الإدارية، العلوم. وتضطر هاتان الجامعتان لتقاضي رسوم دراسية عالية لحل الأزمة المالية فتبلغ الرسوم الدراسية فقط في جامعة يوغندا ٩٠٠ دولار في السنة. وأسس بعض المحسنين في السعودية قبل بضع سنوات جامعة أهلية في زنجبار بدأت بكليتين واحدة للقانون والشريعة والثانية لإدارة الأعمال، كما أسست "لجنة مسلمي إفريقيا في الكويت" كلية للتربية في زنجبار جعلتها منتسبة لجامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم، وقامت حديثا جامعة الملك فيصل الإسلامية في تشاد. وبالطبع هناك المنح الدراسية الجامعية التي أتاحت لأبناء الأقليات المسلمة منذ الاستقلال في جامعات الأزهر والقيروان والزيتونة والمدينة المنورة والإمام محمد ابن سعود و أم درمان الإسلامية وغيرها من جامعات البلاد العربية، ولكن معظم هذه المنح اقتصرت على دراسة العلوم الشرعية التي لا تجد سوقا للعمل في بلاد الأقليات المسلمة إلا في نطاق ضيق محدود. وقد تنبه "بنك التنمية

الإسلامي" في جدة لهذا الأمر فجعل معظم منحه الدراسية لأبناء المسلمين في إفريقيا في المجالات العلمية التطبيقية، وهناك مئات من هؤلاء الطلاب يدرسون في باكستان ومصر وماليزيا وتركيا.

وهناك عدد من الهيئات والمنظمات العربية والإسلامية ساهمت مساهمة مقدّرة في دفع تعليم الأقليات المسلمة في إفريقيا مثل الأزهر الشريف ولجنة مسلمي إفريقيا (الكويت)، والهيئة الخيرية الإسلامية (الكويت)، ورابطة العالم الإسلامي، ومنظمة الدعوة الإسلامية (السودان)، وجامعة إفريقيا العالمية (السودان)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الأييسسكو)، والبنك الإسلامي للتنمية (جدة)، ولجنة الدعوة الإسلامية العالمية (ليبيا)، ومؤسسة إقرأ الخيرية.

نختم هذا البحث بذكر بعض العوامل الإيجابية والسلبية التي ساعدت أو أخرت تعليم الأقليات المسلمة في القارة الإفريقية، لعل من أهم العوامل الإيجابية زوال الاستعمار الأوربي ومن ثم إضعاف الهيمنة الكنسية الصريحة على التعليم، وانفتاح البلاد الإفريقية على العالم العربي بعد الاستقلال وخاصة بعد الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣م حيث وُجدت أوعية للتعاون المشترك مثل منظمة المؤتمر الإسلامي وبنك التنمية الإسلامي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، ومن ثم نشطت بعض الهيئات الإسلامية للعمل في إفريقيا مثل رابطة العالم الإسلامي ورئاسة الإفتاء والدعوة والإرشاد، وقامت منظمات جديدة خصيصا للعمل الإسلامي في

إفريقيا مثل المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم الذي أصبح فيما بعد جامعة إفريقيا العالمية ومنظمة الدعوة الإسلامية والوكالة الإسلامية للإغاثة في إفريقيا والهيئة العالمية لإنشاء المراكز الإسلامية. وساهمت الأوضاع الديمقراطية في بعض البلاد الإفريقية في إعطاء وزن للمسلمين أدى إلى الاستجابة إلى بعض مطالبهم خاصة في مجال التعليم.

ومن العوامل التي أثرت سلبا على أوضاع المسلمين عامة في إفريقيا التنافس الحاد بين الفرق والطوائف الإسلامية داخل البلد الواحد مما أدى إلى تدخل الحكومات غير المسلمة في شؤون المسلمين، كما أن التنافس بين الدول العربية الاشتراكية والمحافظنة ساهم في انقسامات المسلمين داخل كل بلد بانحياز جماعة لهذه الدولة وأخرى لتلك. ورغم الأثر الإيجابي العام الذي أوجده عودة خريجي الجامعات الإسلامية العربية إلى بلادهم إلا أن نشاط بعض هؤلاء الخريجين من الجامعات السلفية أحدث احتكاكات بينهم وبين أتباع الطرق الصوفية وصلت في بعض الأحيان إلى التشابك واستعمال السلاح الأبيض داخل المساجد. وأحدث نشاط بعض الفرق المبتدعة مثل الأحمدية والإسماعيلية والبهائية كثيرا من الخلط والارتباك لدى المسلمين البسطاء في غرب وشرق إفريقيا.

وأجد نفسي متفقا مع مقولة الدكتور علي الكتاني - رحمه الله - بأن المشكلة الحقيقية للأقليات المسلمة في إفريقيا هي التعليم فبسببها كان التأخر والفقر والتهميش رغم كثرة العدد، ولذلك فإن

معالجة مشكلة هؤلاء المسلمين من جذورها تعني مساعدتهم ليحصلوا على التعليم، وقد قطعوا شوطا كبيرا في هذا الاتجاه إلا أنهم يحتاجون إلى دعم من إخوانهم في البلاد الإسلامية الأخرى، وعندما يتمكن المسلمون من سد الفجوة التعليمية بينهم وبين الآخرين دون التفريط في التعليم الإسلامي، ويتعمق فهمهم للمبادئ الإسلامية بصورة تسير روح العصر الذي تعيش فيه، فإن معظم مشاكلهم ستجد الحلول المناسبة^(٢١).

هوامش

- 1- See Trimingham, J.S., The Influence of Islam upon Africa, London, Longman, 1980, pp.17-26 Saad, E.N., Social History of Timbuktu, Cambridge, Cambridge University Press, 1983, pp. 10-11
- ٢- عبدالرحمن أحمد عثمان، "مشكلات التعليم الإسلامي في إفريقيا"، في ندوة التعليم الإسلامي في إفريقيا، الخرطوم، جامعة إفريقيا العالمية، ١٩٩٢م، ص ٨.
- 3- Trimingham, op. cit., p.103
- 4- KETTANI, M.A. Muslim Minorities in the World Today, London, Mansel publishing, 1986, pp 2-3, 164.
- 5- Ibid., P. 164: S.A. Naseer Rizvi, "Muslim Minorities Around the World", in Al- Binoria, New york, August 1998.
- 6- KETTANI, op. cit., pp. 163,165.
- 7- Ibid., p. 187.
- 8- Ibid., p. 82, Encyclopedia Britannica. ندوة التعليم الإسلامي في إفريقيا، ص ١٧
- 9- Yusuf A. Eraj, "Physical, Mental and Social Development of pre-School Muslim Children", a paper presented at the Annual Convention of the Islamic Medical Association of S.A., Durban, 4-6 July, 1996.
- ١٠- ندوة التعليم الإسلامي، ص ١٥٣.
- ١٢- السابق، ص ١٢٧.
- ١٢- السابق، ص ١٢٠.
- ١٣- السابق، ص ١١٦.
- ١٤- انظر مقالة عباس كيميا "مشكلة تعليم المسلمين في أوغندا"، في الأقليات المسلمة في العالم، الرياض، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ١٩٨٦م، الجزء الثاني ص ٩٦٩-٩٨٨.
- ١٥- ندوة التعليم الإسلامي، ص ١٢١-١٢٢.
- 16- KETTANI, op. cit., p. 177.
- 17- See G.Vahed, "Changing islamic Traditions and Emerging Identities in south Africa", in Journal of Muslim Minority affairs, London, Vol.20, No.1,2000, pp.43-73.
- الأقليات المسلمة في العالم، السابق، ص ٨٦٤
- 18- G. Vahed, op. cit., pp.54-56
- ١٩- ندوة التعليم الإسلامي، السابق، ص ٢١٧.
- ٢٠- الأقليات المسلمة، السابق، ص ٩٨٧-٩٨٦.
- 21- KETTANI, op. cit., p.187.